

حوكمة التعليم العالي كآلية لضمان الجودة

_ الحوكمة كمقياس للتقويم الذاتي _

Higher Education Governance as a Quality Assurance Mechanism

Governance as a measure of self-evaluation

د. مومن عواطف، جامعة خنشلة، aouatef.moumen@univ-khenchela.dz

د. عباسي كريمة، جامعة سطيف 2، ndwa2013@gmail.com

تاريخ الارسال: 2022-09-25 تاريخ القبول: 2022-11-26 تاريخ النشر: 2022-12-01

Abstract

Abstract

The pursuit of quality and increasing Learning capabilities and skills have become a necessity in recent times, and that is for the sake of diversity in scientific and educational alternatives, taking into account individual physical, moral and psychological differences, As well as the process in the issue of higher education quality, and on the other hand university governance systems have become a basis for the application of quality assurance standards recently and the focus of the higher education reform process around the world, This is because many countries and research have included governance as a measure of self- evaluation in order to improve the quality of higher education.

Keywords: Governance, higher education, quality, and self-evaluation.

ملخص

لقد أصبح السعي نحو الحصول على الجودة وزيادة قدرات ومهارات التعلم ، أمرا ضروريا في الآونة الأخيرة، وذلك لأجل التنوع في البدائل العلمية والتعليمية مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية المادية الجسمية، والمعنوية والنفسية ، وكذا العملية في مسألة جودة التعليم العالي، ومن جهة أخرى أصبحت نظم حوكمة الجامعات مرتكز لتطبيق معايير ضمان الجودة مؤخرا ومحور تركيز عملية إصلاح التعليم العالي في جميع أنحاء العالم، وذلك أن العديد من الدول والأبحاث أصبحت تدرج الحوكمة كمقياس للتقويم الذاتي لأجل تحسين جودة التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، التعليم العالي، الجودة، التقويم الذاتي.

مقدمة:

تعتبر حوكمة مؤسسات التعليم العالي من بين الأساليب الإدارية التي لجأت إليها الجامعات لإصلاح التعليم العالي، فهي تهدف إلى الرقي بجودة الخدمات التي تقدمها، وقد زاد الاهتمام بتبني حوكمة الجامعات بعد تطور نظم التعليم المعتمدة وكذا التطور في معايير تصنيف الجامعات دولياً، ولقد أصبحت نظم حوكمة الجامعات متركزا لتطبيق معايير ضمان الجودة مؤخراً ومحوّر تركيز عملية إصلاح التعليم العالي في جميع أنحاء العالم، وهذا ينطبق على العديد من الدول خاصة الدول النامية، وانطلاقاً من الأهمية التي تكتسبها الحوكمة بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي، ونظراً لمساعي الدولة في السير نحو تحقيق ضمان جودة التعليم العالي من جهة، و بالنظر لوزن آراء هيئة التدريس في هذا المجال باعتبارها صاحب مصلحة محوري في الحياة الجامعية، اعتمدها البعض كمقياس للتقويم الذاتي في التعليم العالي لأجل تحسين جودته، من هذا المنطلق تتمحور إشكالية الدراسة حول: مدى نجاح الحوكمة كمقياس للتقويم الذاتي في تحسين جودة التعليم العالي.

للإجابة عن الإشكالية لابد من التطرق للعناصر التالية:

أولاً: الإطار المفاهيمي للدراسة

ثانياً: الحوكمة كآلية لضمان الجودة في التعليم العالي

ثالثاً: دور الحوكمة كمقياس للتقويم الذاتي في تحسين جودة التعليم العالي

أولاً. الإطار المفاهيمي للدراسة

حظيت حوكمة المؤسسات باهتمام متنامي من المؤسسات العامة، الخاصة والمهنية، وكذا الأكاديميين وممارسي الأعمال التجارية، خبراء الاقتصاد والمنظمات الدولية، إلا أن هذا الاهتمام لم يقتصر على منشآت الأعمال فقط، بل امتد إلى المؤسسات الأكاديمية ليحظى باهتمام مماثل، ويشمل مؤسسات التعليم العالي بما فيها الجامعات ومراكز البحث العلمي، لما

لها من دور في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة، دون إنكار للصعوبات التي تكتنف تسيير هذه المؤسسات، وفي نفس الوقت سعيها إلى مصاف العالمية.

1_ مفهوم حوكمة التعليم العالي

يعتبر مصطلح الحوكمة من المصطلحات حديثة الاستخدام، رغم قدم الإشارة إليه، فقد تزايدت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الأزمات المالية التي شهدتها العالم، ونظرا للأثر الإيجابي الذي انعكس على الاقتصاد، فقد انتقل هذا المفهوم إلى مؤسسات التعليم العالي ليخفف عن الأزمة الحقيقية التي تمر بها ويضمن تحقيقها للجودة المطلوبة بتكاليف معقولة.

أ_ تعريف حوكمة التعليم العالي:

لقد اختلفت التعريفات التي تناولت مفهوم الحوكمة في الجامعات، نظرا لاختلاف التوجهات الفكرية المستندة إليها هذه التعريفات فحوكمة الجامعات من الموضوعات التي استقت مبادئها وأسسها من فرع حوكمة المؤسسات الخدمية العامة، والتي بنيت أصلا من حوكمة الشركات، وتعد الولايات المتحدة من أولى دول العالم التي حاولت تطبيق الحوكمة في الجامعات، حيث قامت بتفعيل نظم الرقابة على التعليم الجامعي، وضمان تحقيق مستوى جيد من الأداء الجامعي، ودعم القرارات الجامعية القائمة على المشاركة وتدعيم اللامركزية، والإدارة الذاتية لمؤسسات التعليم الجامعي الأمريكية.

و تعرف حوكمة التعليم العالي بأنها: تطبيق معايير الجودة ونظمها والتميز الذي يحكم أداء مؤسسات التعليم العالي، بما يحقق سلامة التوجهات، و صحة التصرفات، ونزاهة السلوك، وبما يضمن تحقيق الشفافية والمساءلة والمشاركة من قبل الأطراف جميعهم، وتغليب مصلحة المؤسسة على المصالح الفردية مما يؤدي إلى تطوير الأداء المؤسسي وحماية هؤلاء الأطراف الذين لهم علاقة مباشرة وغير مباشرة بالمؤسسة (علام حمدان، بخاء عواد،

2016، صفحة 01)

وقد عرفت الوكالة الكندية للتطوير الدولي (CIDA) The Canadian

Agency Development حوكمة الجامعة على أنها : " إعادة هيكلة الجامعات الذي يستلزم تغيير في طريقة إدارة الشؤون الداخلية للمؤسسة، حيث تعتبر الجامعات من بين التوجهات العالمية الرامية إلى المشاركة في بناء الطابع العالمي للتعليم العالي، وعرفت حوكمة الجامعات بأنها منظومة متكاملة تتمثل في مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات التي تهدف إلى تحقيق جودة العمليات والمخرجات، والهيئتين الأكاديمية والإدارية وتميزها(نغم حسين، 2020، صفحة 01) ، وذلك من خلال اختيار الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق غايات الجامعة، وهي أيضا مجموعة متكاملة من العناصر البشرية والمادية المتكاملة والمتفاعلة التي تخلق الانسجام والتوازن داخل الجامعة، إذ يسبب فقدانها خلا كبيرا في عمليات الجامعة.

وهي تطبق القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات ومعايير التميز على مكونات الجامعة كلها، على أساس من الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، بما يحقق مصلحة الجامعة ويحمي مصالح كل من له علاقة بها (بن ونيسة ليلي، بن عبو جيلالي، 2015، صفحة 108) .

إذا يمكن القول أن حوكمة التعليم العالي هي: « جملة الممارسات الرسمية وغير الرسمية من طرف السلطات بمقتضى القوانين، السياسات والقواعد التي توضح الحقوق والمسؤوليات لمختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك القواعد التي تتفاعل، وذلك للمساعدة على تحقيق الأهداف الأكاديمية للمؤسسة

ب_أهمية حوكمة التعليم العالي:

تعتبر مؤسسات التعليم العالي مراكز للعلم والفكر، ومصدر إشعاع للمجتمع، تقع عليها مسؤولية إعداد القوى البشرية ذات المهارات العلمية، واحداث التقدم العلمي والاجتماعي، بما يساهم في تشكيل خطط التنمية الشاملة للمجتمعات وتطويرها، إلا أن منظومة مؤسسات التعليم العالي كغيرها من المؤسسات بشقيهما السلعي و الخدمي، تتأثر بكافة التغيرات الثقافية، التكنولوجية، الاقتصادية والاجتماعية السائدة على المستويين المحلي والعالمي،

وتواجه عدة تحديات تؤثر على مردودية القطاع وانحدار جودة البحث والتدريس به، وبقصد الصمود والحفاظ على الملامح الأساسية لهاته المنظومة أصبح لزاما على مؤسسات التعليم العالي إعادة النظر في أساليبها وسياساتها ونظم التسيير فيها، لتحقيق الفعالية المؤسسية بها والوصول إلى منتج أو خدمة ذات جودة عالية، والوصول إلى مصاف المؤسسات العالمية، وسنحاول أن ندرج أهم النقاط التي توضح حوكمة التعليم العالي:

_ تحسين وتطوير الأداء الجامعي.

_ مساعدة إدارة الجامعة على صياغة وبناء إستراتيجية سليمة، وضمان اتخاذ قرارات فعالة بما يؤدي إلى كفاءة الأداء .

_ تجنب حدوث أية مخاطر أو صراعات داخل الجامعة تعوق جودة الأداء

_ تحسين سمعة المؤسسة الجامعية في المجتمع .

_ تحسين الممارسات التربوية والإدارية في المؤسسة الجامعية وتحقيق العدالة والنزاهة والشفافية في جميع التعاملات الجامعية.

_ الفصل بين الملكية التنظيمية والإدارة والرقابة على الأداء.

_ توفير الإرشادات للمؤسسة الجامعية حول كيفية تحقيق التزام أفضل المعايير والممارسات القياسية (نرجس صفوة، 2017، صفحة 157)

2- مفهوم جودة التعليم العالي:

أ-تعريف جودة التعليم العالي:

لقد انتقلت فكرة الجودة إلى مؤسسات التعليم وأول من نقل فكرة الجودة إلى التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية هو مالكوالمبالدريج **Malcolm Baldrige** ثم اعتمدت الكليات الأمريكية على تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة نقلًا عن اليابان، ولذلك تطورت في بداية الثمانينات وازدادت تطبيقها في الجامعات في التسعينات.

ولقد حدد مؤتمر اليونسكو 1998 أن للجودة في التعليم مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل المناهج الدراسية، البرامج التعليمية، البحوث العلمية، الطلاب، المباني، المرافق، الأدوات، وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي والتعليم الذاتي الداخلي وتحديد المعايير مقارنة للجودة المعترف بها دولياً كما عرفت إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي من طرف موخوباشياي Mukhopachyay على أنها: مجموعة الآراء التي تشمل ما يلي :

- امتياز العملية التعليمية، القيمة المضافة للعملية التعليمية.

_ ملائمة مخرجات العملية التعليمية للاستخدام.

_ توافق مخرجات التعليم مع الأهداف المخططة والمواصفات والمتطلبات.

_ تجنب حدوث العيوب في العملية التعليمية، مقابلة التوقعات المتزايدة للعملاء (بن ويسة ليلي، بن عبو جيلالي، 2017، صفحة 108)

عرف ثونكس *Thunks* الجودة بصورة عامة بأنها: تعهد الإدارة العليا للمنظمة والتزام عاملها بترشيد الأعمال حتى تكون قادرة على تحقيق حاجات ورغبات وتوقعات الزبائن أو ما يفوق هذه الحاجات والرغبات والتوقعات (نرجس صفوة، 2017، صفحة 159)

ب- مداخل التفكير في الجودة التعليمية

لقد قام كل من "هارفاي وكنايت Harvey and Knight" بتحديد خمسة مداخل للتفكير في الجودة التعليمية وهي:

_ مكن النظر للجودة في مجال التعليم كاستثناء مميز يستطيع مقابلة أعلى المعايير.

_ الجودة في مجال التعليم تعني حالة من التوافق بين العمليات الإدارية والتعليمية من خلال توحيد المصفوفات للوصول إلى مستوى صفر من العيوب.

_ النظر للجودة من وجهة نظر الغرض من المنتج أو الخدمة.

_ الجودة هي قيمة مالية تنشأ من الكفاءة والفاعلية.

_ المدخل الخامس ينظر إلى الجودة على أنها عمليات التحول والتغيير النوعي أو الشكلي أو الإدراكي، وهو يلائم مؤسسات التعليم (بن ونيصة ليلي، بن عبو جيلالي، 2015، صفحة 108)
ج_ شروط تحقيق الجودة في التعليم العالي:

لقد قدم فيليب غروسي philipgrosby ثلاثة شروط لتحقيق الجودة وهي الوفاء بالمتطلبات، وانعدام العيوب وتنفيذ العمل بصورة صحيحة من أول مرة وفي كل مرة. فهناك ثلاثة مداخل لتعريف الجودة الشاملة:

المدخل الأول: يركز على العملاء ورضاهم من خلال اشتراك والتزام الإدارة والموظفين بترشيد العمل وتوفير توقعات العملاء أو ما يفوق توقعاتهم.

المدخل الثاني: يركز على فهو يركز على النتائج النهائية المتمثلة في الوقاية من الأخطاء والتحسين المستمر للعمل والمنتجات وحل المشاكل بسرعة ومرونة.

_ المدخل الثالث: يستند إلى وسائل وأدوات الجودة بما فيها القدرات الإحصائية والوسائل الإنشائية وغيرها (المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، 2015، صفحة 03).

د_ أهداف جودة التعليم العالي:

إن موضوع الجودة أصبح من المواضيع الشائعة التي يجب على كل مؤسسة انتهاجها، وذلك للفائدة الناجمة عن استخدام مفاهيم الجودة، وقد واجهت مؤسسات التعليم العالي العديد من الظروف والتي أرغمتها على البحث عن الجودة وتطبيقها لتحقيق الأهداف المرجوة ومن بين هذه الظروف:

_ الثورة التكنولوجية وما نتج عنها من معارف ومعلومات حولت العالم إلى قرية صغيرة تعمل على التنافس والتطور.

_ الدول وافقت على منح مزيد من الاستقلالية لمؤسسات التعليم العالي لتحسين إدارتها المركزية مقابل ضمان الجودة.

_ الاعتماد التدريجي للإدارة العامة الجديدة التي تتطلب من المسؤولين إثبات فعالية الإنفاق العام.

_ التطور باتجاه الاقتصاد الجديد حث الطلاب وأرباب العمل على المزيد من التعليم العالي.

_ دور التعليم العالي في تكوين العاملين في مجال المعرفة يسهم في النمو الاقتصادي.

_ ضرورة تحسين نوعية خريجي الجامعات وهذا وفق المتطلبات سوق العمل الذي يعرفه وأيضاً حفزة نوعية.

_ الكم الهائل من الجامعات والطلبة جعل التعليم يفقد نوعاً ما يعرف بالتنوعية.

_ ضرورة تحسين المناهج ضمن معايير عالمية للتمكن من التصنيف.

_ محاولة تحسين المنظومة التعليمية بصفة عامة.

_ الاستثمار في رأس المال البشري هدف العملية التعليمية لذا يجب استثماره على أحسن وجه.

_ تكوين بنية تحتية مكونة من خريجي الجامعات ذوي كفاءة عالية للاندماج في اقتصاد المعرفة (المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، 2015، صفحة 03-04) .

هـ- مقاييس التقويم الذاتي لضمان جودة التعليم وأليات تحقيقها:

يستند تقويم الجودة في مؤسسات التعليم العالي إلى معايير متعارف عليها للممارسة الجيدة وتهدف هذه الوثيقة إلى وصف هذه المعايير التي تطبق في المؤسسات ذات الجودة العالية وقد تم تعديلها لتناسب أوضاع التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية. وتتطلب المقاييس استجابات توضح ما إذا كانت الممارسات قد طبقت وجودة التطبيق تهدف مقاييس التقويم الذاتي هذه إلى تقديم المساعدة للقائمين على إدارة البرامج والمسؤولين في مؤسسات التعليم العالي في مجال التخطيط، والمراجعة الذاتية، واستراتيجيات تحسين الجودة (نرجس صفوة، 2017، صفحة 165-166).

ثانيا: الحوكمة كآلية لضمان الجودة في التعليم العالي

ظهر مفهوم حوكمة الجامعة ليرجم الأزمة الحقيقية التي تمر بها المؤسسات الجامعية سواء على مستوى اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنهاج التعليمية التي تضعها السلطة التنفيذية دون أن يخول الحق في مناقشتها أو الاعتراض عليها وكذا أساليب الرقابة الداخلية عليها، أو على مستوى تخصيص وإدارة الموارد التي تهدف إلى التحسين والتطوير المستمر للخدمات في مجال البحث العلمي باعتباره خدمة مجتمعية تقدمها مؤسسة الجامعة، وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

حيث يركز ميدان الحوكمة على تزويد المؤسسات الجامعية بنظام معلومات واستشراف موثوق به وفعال، من خلال أرشفة ونشر المعلومات البيداغوجية والعلمية بالتوافق مع القوانين سارية المفعول، حيث تضع المؤسسة خدمات رقمية تحت تصرف طلابها وموظفيها بما يستجيب لاحتياجات المستخدمين والتوجهات الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي.

1_ المعايير المتعلقة بجودة التعليم العالي

_ قدم لنا المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي عددا من المراجع تأتي في شكل معايير تمثل حالة سير المؤسسة المرغوبة أو المتوقعة، والتي تشكل في مجملها مدخلات لعملية التقييم الذاتي بهدف تحسين الأداء في المؤسسة الجامعية، وضمان جودة عملياتها ومخرجاتها من خلال وضع دلائل أو إثباتات هي مؤشرات أداء تستخدم لقياس مستوى إنجاز كل معيار.

_ نظام المعلومات: تستلزم الحوكمة تزويد المؤسسة بنظام معلومات موثوق به وفعال، يتسم بالشفافية، الوضوح والمساواة في التطبيق الكامل للأنظمة على العاملين فيها. حيث توفر الجامعة نظاما للإعلام بالأنظمة والعمليات المنظمة للعمل في المؤسسة الجامعية، وذلك عبر التنسيق المستمر بين الكليات لإتاحة المعلومات ومصادرها للطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية بسهولة ويسر، ويجب أن تكون هذه المعلومات دقيقة وصحيحة ومتسقة من خلال الأدلة

والإثباتات التي تشكل مؤشرا لقياس المعايير المقترحة. (نرجس صفوة، 2017، صفحة 167-168).

_ إعداد السياسات: هو ما يعرف بالدعامة السياسية التي تتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصناعة السياسات العامة وتكوينها، تعمل المؤسسة على إنشاء هيئات استشارة لإعداد سياسات متفق عليها في مجال التكوين والبحث والحكمة، بتوظيف عدد من المعايير.

_ تنظيم وقيادة المكونات والمصالح: يتعلق الأمر بتحديد كفاءات ومسؤوليات ومهام الموارد البشرية والمادية التي تمثل أساسا لحكمة التعليم العالي، حيث تشكل صحة وجودة المصادر البشرية ممثلة في الطلبة، الأكاديميين، الباحثين، الإداريين والموظفين، وكذا حسن استغلال الموارد المادية وتوظيفها التوظيف السليم، الأسس التي يجب على الجامعة وضع الخطط الكفؤة لضمانها ومراقبتها وتحسينها المستمر. (علم حمدان، بهاء عواد، 2016، صفحة 01)

_ إدارة الوظائف الداعمة في خدمة المهام: يندرج تحت هذا الحقل مدى حرص المؤسسة على تناسب الوسائل البشرية والمادية لمهام وقيم المؤسسة المنصوص عليها في قوانين العمل، قوانين التوظيف العمومي وقوانين وزارة التعليم العالي. وكذا التركيز على خطط التكوين والتسيير التي تضعها الجامعة في مراقبة أداء هذه المصادر وضمان جودتها والإجراءات التي تتبعها للتحسين المستمر، سواء من حيث التحديث المستمر للمصادر المادية أو الارتقاء بالمصادر البشرية وتنميتها؛ وكذا الاستخدام العقلاني للموارد المالية للمؤسسة وفقا لمهامها وقيمها.

2_ أهمية حوكمة التعليم العالي:

يساهم تطبيق حوكمة التعليم العالي في تعليم قيمة الجامعة ويزيد من قدرتها التنافسية، وخاصة في مجال مخرجاتها ووضعها الإقليمي والدولي، وقد استطاع البنك الدولي مستوى حوكمة التعليم العالي في واحد وأربعين جامعة عربية مثل مصر وتونس والمغرب، وتوصلت الدراسة إلى أن غياب الحوكمة على مستوى الدولة أثر بدوره في مستوى الحوكمة في التعليم

العالي فالحكومات هي من يحدد أهداف الجامعات، وكذلك فإن قيادات الجامعات يتم تعيينهم غالبا من قبل الحكومة فضلا عن مستوى استقلال مالي وإداري وأكاديمي محدود جدا. (جفطة سناء، 2017، صفحة 18).

3_التسيير العمومي الجديد كمدخل لحوكمة التعليم العالي:

إن إصلاح الإدارة العامة أصبح ضرورة تملحها العديد من العوامل، ويهدف هذا الإصلاح إلى عصرنه القطاع العام وتقديم خدمات ذات جودة للمواطن من خلال العمل على تفعيل نشاط الحكومات وجعله أكثر كفاءة، وتخطي مظاهر البيروقراطي وترسيخ مبادئ الشفافية والمشاركة في تسيير مؤسسات القطاع العام، و لبلوغ ذلك تم تبني ما يعرف بالتسيير العمومي الجديد مؤلف يتعرض النسق التعليمي بكل مكوناته من مدخلات ومخرجات، كما أن الاتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية لاسيما الجامعية منها قد غير ليس فقط في وظيفة الجامعة في عالم ما بعد العولمة، بل و في طبيعتها، إذ لبس التعليم العالي حلة المشروع الاقتصادي بدل المشروع البيداغوجي، وفرضت الصيغة النيوليبرالية نفسها منذ أواسط السبعينات على سائر قطاعات التعليم، وأصبح السوق القوة المتحكمة في مدخلات ومخرجات الجامعة بالأخص، ولما كان هدف الجامعات مواجهة هذه التحديات والارتقاء بأداءها وتحسين خدماتها المقدمة، أصبح من الضرورة إعادة النظر في محتوى المناهج وطرق التدريس إضافة إلى نوعية الإدارة والتمويل و تقليص دور الدولة في تقديم الخدمات، ولعل من أهم العوامل الحاكمة في تطوير التعليم العالي تلك التي تتعلق بنمط إدارته، ويرجع ذلك إلى أن الإدارة الجامعية هي الكيفية التي يدار بها نظام التعليم الجامعي، وفق أيديولوجية المجتمع الذي يعيش فيه، وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المحيطة به، حتى تتحقق الأهداف التي ينشدها المجتمع، إذ كشفت الجامعات أن تعثر مسيرة التعليم الجامعي، إنما تعزى إلى تخلف الأنظمة الإدارية المعتمدة في تسيير وادارة وتوجيه مؤسسات التعليم العالي، والتي ميزتها البيروقراطية الإدارية، المركزية الحادة، والتفرد في صياغة القرار

من قبل الإدارات العليا وغياب مبدأ المشاركة و المساءلة على الأداء، الأمر الذي تطلب ضرورة الإصلاح الإداري و ايجاد جهاز إداري عمل بكفاءة عالية، قصد التكيف او لتأقلم مع العولمة والذي برز من خلال عدة توجهات كان التسيير العمومي الجديد أبرزها.(جفطة سناء، 2017، صفحة 29) .

مقومات حوكمة التعليم العالي:

تحتاج الحوكمة إلى مجموعة من المقومات لدعم تطبيق قواعدها ومبادئها الأساسية المحددة من أحكام الإشراف والرقابة على السياسات والإجراءات والقرارات التي تتخذ من قبل القيادات الجامعية ومن أبرزها (مقاييس التقويم الذاتي لمؤسسات التعليم، 2019، صفحة16):

_توفر الاقتناع الكامل لدي الإدارات الجامعية بقبول قواعدها ومبادئ الإشراف والرقابة وهذا الاقتناع مهم وأساسي.

_توفر الثقة بين الأطراف المعنية في الجامعة من الإدارة بالعاملين والعاملين في إدارة الجامعة.

_وضوح التشريعات والسياسات والقواعد والمبادئ الحاكمة إذ أن الوضوح يعد غاية في الأهمية حيث يسهل ذلك تطبيق القواعد والمبادئ المحددة.

_وضوح إمكانية تطبيق آليات الحوكمة المراد تطبيقها من أجل الوصول إلى النتائج بشكل دقيق وواضح.

_نظام اتصالات بتقنيات حديثة يسهل الاتصال المطلوب والمعتمد في مجال البحث العلمي.

_السياسات والإجراءات الفاعلة المتضمنة التوجيه والإرشاد وتحديد المواقف السلبية والإيجابية.

_ اختيار القيادات الجامعية على أساس الكفاءة والخبرة والمؤهل الجامعي.

ثالثاً: دور الحوكمة كمقياس للتقويم الذاتي في تحسين جودة التعليم العالي

بسبب القضايا والتحديات التي تواجه العملية التعليمية أصبح من الضرورة أن يكون هناك توجه جديد يتوافق و يتعامل مع هذه التحديات بالشكل الذي يحقق التطوير في مخرجات العملية التعليمية لدى فرضت هذه التحديات بضرورة ملحة لتطبيق مفهوم جودة التعميم العالي والتي يأتي في مقدمتها النمو السريع في مجال المعرفة والذي أدى الى ظهور العديد من الاكتشافات والاختراعات، التطور الكبير في نظم الاتصال ووسائلها، و الثورة المعلوماتية، والتكنولوجية واستخدام تجهيزات عالية الدقة ومعقدة ومتناهية الصغر، والتغير المفاجئ في طبيعة المهم في السوق بسبب الاعتماد على التكنولوجيا إضافة إلى الاهتمام المتزايد بالتكتلات الإقليمية و الاقتصادية والاهتمام بمشكلات البيئة، إضافة إلى الاهتمام بقيمة التميز والجودة بمعناها الشامل ومن ثمة تحقيق رضا العميل.

حيث و من هذا المنطلق يجب أن يكون لدى المؤسسة نظاماً للحوكمة تضمن فاعليتها وكفاءتها، وأن تطبق سياسات ولوائح وإجراءات تدعم رسالتها وأهدافها وخططها الإستراتيجية والتشغيلية، ولديها هيكل تنظيمي واضح ومطبق، وتحدد المهام والصلاحيات لكافة الوظائف، كما يجب أن يسود في المؤسسة نمط قيادي ونظام إداري يعتمد على التخطيط والمتابعة والتنفيذ، ويعمل على تفعيل نظم الجودة التي تحقق التطوير المستمر للأداء في إطار من النزاهة والشفافية والمساواة والعدالة، وفي ظل مناخ تنظيمي داعم للعمل، كما يجب أن يقيم الأداء المؤسسي المتعلق بهذا الأمر بناءً على مؤشرات رئيسة للأداء (جفطة سناء، 2017، صفحة20).

كما تساهم مؤسسات التعليم العالي وبالأخص الجامعات في معظم دول العالم في التنمية من مختلف جوانبها، الاجتماعية، الاقتصادية، الإدارية، الصحية وغيرها، ما يكسبها دوراً حيوياً في المجتمع، إلا أن هذه المؤسسات وفي ظل ضغوطات عولمة التعليم العالي والبحث العلمي وتدويل أنشطتهما إلى غير ذلك من التحديات التي أصبح في خضمها لزاماً على مؤسسات

التعليم العالي مراجعة وتحديث نظم إدارتها، والبحث عن الرشادة والحكمة في تسيير مواردها وتفعيل أدائها سعي التحسين نواتجها وريادة مخرجاتها، فكان من الحتمية لهاته المؤسسات ان تعتمد نظم الحوكمة وزرع ثقافتها وتطوير ممارساته بهيكلها التنظيمية، وحسب البنك الدولي فإن حوكمة الجامعة تعتبر عنصرا رئيسا في التركيز الأخير على اتجاهات إصلاح التعليم العالي (محمود إبراهيم ملحم، 2017، صفحة 19)

ولضمان الجودة والتحسين المستمر لمؤسسات التعليم العالي، لابد أن تقوم المؤسسة ووحداتها المختلفة بعمليات التقويم الذاتي بناءً على المحكات الدالة على جودة الأداء، فيقوم أعضاء هيئة التدريس والموظفون المسؤولون عن الأنشطة المختلفة في المؤسسة بتقويم مستوى الأداء حسب هذه المحكات، واستنادا على أدلة وبراهين وشواهد مناسبة، مع دعم ذلك بمؤشرات الأداء والمقارنات المرجعية مع مؤسسات أخرى ذات مستوى عالي من الجودة، وخاصة في المجالات ذات الأهمية الكبيرة، ويدعم هذا التقويم الذاتي بالرأي المستقل عن طريق مقوم أو مقومين مستقلين من خارج المؤسسة، لتعزيز مصداقية التقويم وموضوعيته ودقته.

1_دعائم وقواعد حوكمة التعليم العالي:

إن الحوكمة كمقياس للتقويم الذاتي لا يقتصر فقط على وضع القواعد و مراقبة تنفيذها أو تطبيقها، ولكن يمتد ليشمل، أيضا، توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها، وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون الجاد بين كل من: الحكومة، و السلطة الرقابية، و القطاع الخاص، وأصحاب المصالح الآخرين بما فيهم الجمهور، كما أن تطبيق مضامين الحوكمة يولد مناخا صحيا للعمل الجماعي الذي يسعى الى بلوغ غايات محددة، و الحوكمة تساعد على الاستخدام الأمثل لموارد الجامعة، فهي تعمل على زيادة فعالية الإفصاح، وتعزز المساءلة، فحسن توزيع المهام والخدمات وإدارتها، وتطبيقها، يخفف من أوجه الاختلاف في الجامعة، ويزيد من حالات الاندماج والتفاعل الإيجابي بين أصحاب المصالح.

أ_دعائم حوكمة التعليم العالي:

الحوكمة الصحيحة هي التي تنبع من مشاركة أصحاب المصالح في رسم سياساتها، وصنع قراراتها، وللحوكمة قواعد أساسية ينبغي أن تسير عليها أية مؤسسة وتطبقها بالتفصيل وبإحكام كي تحصل على شهادة الحوكمة، أيضا، للحوكمة ثلاث دعائم: قاعدة الشفافية: والمقصود بها تصميم وتطبيق النظم والآليات والسياسات والتشريعات وغير ذلك من الأدوات التي تكفل حق المواطن، وتعني الشفافية في الجامعة الوضوح لما يجري ويدور داخل الجامعة، مع سهولة تدفق المعلومات الدقيقة والموضوعية وسهولة استخدامها (محمود إبراهيم ملحم، 2017، صفحة 19)

قاعدة المساءلة: تمكين ذوي العلاقة من الأفراد داخل الجامعة وخارجها من مراقبة العمل دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل أو الإساءة إلى الغير، بالإضافة إلى تطبيق الأنظمة والتعليمات بكل شفافية على طلبة الجامعة وجميع العاملين فيها. قاعدة المشاركة: أي إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح "طلبة الجامعة، وهيئاتها الأكاديمية والإدارية، والمجتمع" للمشاركة في رسم السياسات ووضع قواعد العمل في مختلف مجالات الحياة الجامعية وأيضا إتاحة الفرص لطلبة الجامعة بأن يكون لهم دور واضح في عملية صنع القرارات.

ب_قواعد حوكمة التعليم العالي:

يمكننا أن ندرج مجموعة من القواعد المتعلقة بحوكمة التعليم العالي: الأداء: وهو استجابة الجامعات لمتطلبات جميع أصحاب المصالح ضمن إطار الفعالية والكفاءة، بهدف تحقيق نتائج تلي الاحتياجات العامة، والاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

_الاتجاه: ويعني اهتمام القادة بالجمهور على نطاق واسع وطويل الأجل بالحكم الصالح و التنمية البشرية.

_ الإنصاف والعدالة: بمعنى تحقيق العدالة للجميع، والارتقاء بهم وتلبية احتياجاتهم، وضمان سيادة القانون.

_ الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

_ الاستقلالية: عدم وجود مؤثرات و ضغوط غير لازمة للعمل.

_ المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى المنظمة كمواطن جيد، من خلال رفع درجة تبنيها للقضايا المجتمعية.

خاتمة:

يركز ميدان الحوكمة على تزويد المؤسسات الجامعية بنظام معلومات واستشراف موثوق به وفعال، من خلال أرشفة ونشر المعلومات البيداغوجية والعلمية بالتوافق مع القوانين سارية المفعول، حيث تضع المؤسسة خدمات رقمية تحت تصرف طلابها وموظفيها بما يستجيب لاحتياجات المستخدمين والتوجهات الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي.

وعليه تحرص مؤسسات التعليم العالي على إقامة أنظمة معلومات فعالة، أي تقديم كل المعلومات الخاصة بنشاطاتها بشفافية ووضوح، فهي تتمتع بموارد مالية وبشرية تمكنها من تطبيق الأنظمة والقوانين بفعالية، وإعداد الخطط والبرامج وتطويرها باستمرار للوصول إلى الجودة المطلوبة، لكن شكل الجانب السلوكي والخاص بمقاومة تطبيق نظام ضمان الجودة في المؤسسة الجامعية يعتبر من أكثر العوامل إعاقة إلى جانب القيادة على مستوى الوزارة الوصية التي لم تصل لحد الآن إلى التنصيب بشكل واضح على ضرورة تطبيق نظام الجودة بشكل إلزامي والجانب الإداري والتنظيمي على مستوى المؤسسة الجامعية الذي لا يزال يراوده الشعور بعدم إلزامية النظام ولا تزال قواعده يعتبرها الإهمام والغموض.

الهوامش:

(1) علام محمد موسى حمدان، بهاء صبيحي عبد اللطيف عواد، حوكمة التعليم العالي وأثرها في جودة البحث

العلمي: دليل من فلسطين والبحرين، مجلة المؤتمر الدولي لضمان جودة التعليم العالي، جامعة فلسطين

التقنية، ماي 2016، ص 01

- (2) نغم حسين نغمة، لماذا حوكمة الجامعات وماهي التحديات التي تواجهها؟، مدونة نغم حسين نغمة، بتاريخ: 10/09/2020، نقلا عن الموقع الالكتروني للمدونة:
<https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/9f82bd5c-07f2-4c83-942a-93d50a4bead6>
- (3) بن ونيسة ليلى، بن عبو جيلالي، واقع جودة التعليم العالي في الجزائر من منظور التصنيفات الدولية، مجلة الدراسات الاقتصادية والكمية، العدد العدد الأول، 2015، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 108
- (4) نرجس صفوة، أهمية الحوكمة لضمان التعليم العالي، الملتقى المشترك حول: الأمانة العلمية، 11 جويلية 2017، مركز جيل البحث العلمي، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، لبنان، طرابلس، ص 157
- (5) بن ونيسة ليلى، مرجع سابق، ص 108
- (6) نرجس صفوة مرجع سابق، 159
- (7) بن ونيسة ليلى، مرجع سابق، ص 108
- (8) المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، مقاييس التقويم الذاتي لبرامج التعليم العالي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص 03
- (9) المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، مرجع سابق، ص 03، 04
- (10) نرجس صفوة، مرجع سابق، ص 165، 166
- (11) نرجس صفوة، مرجع سابق، ص 167، 170
- (12) علام محمد موسى حمدان، مرجع سابق، ص 01
- (13) جقطه سناء، دور حوكمة الجامعة في تحسين جودة التعليم العالي من وجهة نظر الأطراف ذات المصلحة: دراسة جامعة سطيف 1، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، حوكمة ومالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2016، 2017، ص 18.
- (14) جقطه سناء، مرجع سابق، ص 29
- (15) تقرير حول: مقاييس التقويم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي، هيئة التقويم والتدريب: اعتماد، الرياض السعودية، 2019، ص 16
- (16) جقطه سناء، مرجع سابق، ص 19، 20
- (17) محمود إبراهيم ملحم، هل بالإمكان اصلاح منظومة التعليم العالي في ظل مفاهيم الحوكمة، الحوكمة والتنمية الإدارية والاقتصادية في المؤسسات: الواقع والطموح الذي تقدمه، المؤتمر العلمي الدولي

الخامس، كلية الأعمال، جامعة الأردن، وكلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة،

الجامعة الأردنية، بتاريخ: 22 و 23 مارس 2017، ص 09

(18) محمود إبراهيم ملحم ، مرجع سابق، ص 19